

أربيل في السالنامات العثمانية

الأستاذ الدكتور جبار قادر

القي هذا البحث في ندوة (أربيل بين الماضي والحاضر وآفاقها المستقبلية) التي أقامتها جامعة صلاح الدين في 16-17 أيار 1990 ونشر في العدد (٩١) من مجلة (كاروان) لسنة ١٩٩٠. وكانت تصدر آنذاك في أربيل باللغتين الكردية والعربية. ترافق نشر العدد هذا من المجلة مع إندلاع عاصفة الصحراء. ومن هنا لم يجر تداوله على نطاق واسع، لذلك أعيد نشره في العدد (٢٦) من مجلة الأكاديمية الكردية سنة ٢٠١٣، التي تولى الباحث الاستاذ الدكتور جبار قادر رئاسة تحريرها لسنوات عديدة. وقد افاد الباحث من عدد من السالنامات العثمانية ومن بينها تلك الخاصة بولاية الموصل في مكتبتي الأوقاف والمتحف بمدينة الموصل. يسرنا ان نعيد نشر هذا البحث القيم، مع الإشارة الى ان عددا من السالنامات العثمانية متوفر الان على شبكة الأنترنت، مما يتيح المجال للباحثين لمعرفة المزيد من المعلومات بهذا الخصوص.

عمل الاستاذ الدكتور جبار قادر أستاذا للتاريخ الحديث في جامعات السليمانية، صلاح الدين، الموصل، كويسنجق، جيهان وأمستردام، و شغل مناصب: عميد، نائب رئيس الجامعة، عضو المجمع العلمي الكردي (الأكاديمية الكردية) وعمل لفترة مستشارا لرئيس وزراء كردستان لشؤون التعليم العالي ومستشارا لوزير التعليم العالي أيضا.

هيئة التحرير

مقدمة

نالت أربيل، باعتبارها من أقدم المدن التي ما زالت مستوطنة ومحتفظة بأسمها القديم، من إهتمام المؤرخين والباحثين والبلدانيين والرحالة أكثر من أية مدينة كردية أخرى، الا أن جوانب مهمة من تاريخها ما زالت تنتظر همة الباحثين والمؤرخين. ويعد العهد العثماني، الذي استمر لاربعة قرون، من بين الحقب التي لم تنل الاهتمام الكافي.

وترتبط الحالة الاخيرة بمكانة أربيل في عهد آل عثمان، فالمدينة التي كانت يوماً ما واحدة من اكبر الحواضر السياسية والحضارية في العالم الاسلامي كله، حتى تحولت الى قبلة الانظار، وشد اليها العلماء الرحال من أقاصي العالم الاسلامي، وكان من بين من زاروها خلال عصرها الذهبي ياقوت الحموي وابن الجوزي وغيرهما كثيرون، نقول تحولت في العهد العثماني الى قضاء مهم لم تهتم السلطات العثمانية الا بجمع الضرائب والأتاوات من سكانها، والاستيلاء على أراضيها الخصبة لضمها الى الاملاك الهمايونية (املاك السلطان العثماني).

نتيجة لذلك لم تأخذ أربيل مكانتها اللائقة في كتابات ذلك العهد الطويل، اذ أننا لانجد سوى إشارات سريعة في ثنايا الكتب التي تعود الى تلك الفترة. وحتى هذه الاشارات لاتهتم الا بالاحداث السياسية التي شهدتها المناطق الكردستانية المختلفة ومن بينها أربيل. وتعد كتابات الرحالة الأجانب الذين زاروا المنطقة في القرنين الأخيرين من العهد العثماني وسجلوا مشاهداتهم وإنطباعاتهم عنها ونشروها فيما بعد مصادر لا يستغنى عنها لدراسة اوضاع المنطقة في ذلك العهد، مع الاخذ بنظر الاعتبار مسألة في غاية الاهمية الا وهي، أن ملاحظات هؤلاء تعبر غالبا عن ذهنية أوربية، جرى تقييم الاحداث والوقائع والظواهر وفق مواصفاتها، لذلك جاءت في أغلب الاحوال بعيدة عن الواقع الى حد كبير.

ومن الضروري أن نشير الى أن ظهور مجموعة من الدراسات الأكاديمية الرصينة خلال العقود الأخيرة، والتي غطت جوانب كثيرة من التاريخ السياسي، الاقتصادي، الإداري، الثقافي والاجتماعي في العهد العثماني، قد فتح آفاقاً واسعة أمام الباحثين والمؤرخين لولوج هذا الباب .

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء بعض الضوء على الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والإدارية لأربيل في أواخر العهد العثماني، في ضوء المعلومات الواردة في السالنامات العثمانية التي تخص تلك الفترة. وأجدي مضطراً للاعتراف، بأن هذه المعلومات لا توضح الجوانب المذكورة كلها بصورة مرضية، لذلك كان لابد من الاستعانة بمصادر أخرى متنوعة الى جانب السالنامات، كمحاولة للوصول الى رسم صورة قريبة الى الواقع الذي كانت المدينة تعيشه إبان تلك الفترة.

السالنامات العثمانية:

شهدت الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر عددا من الإصلاحات، التي كانت تهدف بالدرجة الأساسية الى إنفاذها من الأنهييار التام والابقاء على سيطرتها على عدد كبير من الشعوب والاقوام، التي تأثرت كثيرا بالمتغيرات التي كانت القارة الأوروبية تعيشها وبخاصة الثورة الصناعية في انكلترا والثورة الفرنسية. الا أن القوى المحافظة في الدولة العثمانية تمكنت من إزاحة السلطان سليم الثالث (1789-1807م) عن العرش، والذي كان أول سلطان عمل على إصلاح بعض مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها الجيش بعد أن اكتشف المنتورون في الدولة العثمانية تخلفهم عن ركب الحضارة الأوروبية⁽¹⁾.

واصل السلطان محمود الثاني (1808-1839م) الإصلاحات ووفر لها بعض أسباب النجاح، جاء في مقدمتها القضاء على الانكشارية عام 1826. وقد عد عمله هذا من الأحداث المهمة في التاريخ العثماني، فقد أصبح بالإمكان القيام بالإصلاحات بعد تدمير تلك المؤسسة العتيقة المعرقلة لأي إصلاح جدي. ومن بين الإصلاحات التي قام بها هذا السلطان العثماني فتح المدارس الطبية، الهندسية، ومدارس الهندسة البحرية والهندسة العسكرية والموسيقى العسكرية، فضلاً عن محاولاته لإصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها. وأعطت هذه الإصلاحات ثمارها بعد فترة من الزمن، إذ ظهرت فئة متعلمة وفق الأساليب الحديثة، بدأت تمارس نشاطها في نشر المعرفة والثقافة. فقد شهدت الدولة العثمانية نشاطاً ملحوظاً في نشر الكتب وتداولها، إذ طبعت المطابع الحكومية في إسطنبول لوحدها أكثر من 500 كتاب في حقول المعرفة المختلفة خلال الفترة من (1795-1839)⁽²⁾.

وجاءت تنظيمات السلطان عبدالمجيد (1839-1861)، وبخاصة مرسومه المعروف بخط شريف غويلخانة، لتعطي زخماً كبيراً لحركة الإصلاحات وتنظيم شؤون الدولة العثمانية⁽³⁾. وكان خط شريف غويلخانة يهدف الى تنظيم الإدارة، الشؤون المالية، القضائية والتعليمية وفق أسس جديدة، وإعتبر البعض هذا الخط بمثابة (الماكناكارتا) العثمانية. إستطاع هذا البرنامج الإصلاحي مع الاجراءات التي أتخذت على طريق تنفيذ بنوده، توفير فترة من الهدوء والاستقرار استمرت حتى إندلاع حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية عام (1853)⁽⁴⁾.

وفي خضم هذه التنظيمات ظهرت السالنامات العثمانية، والسالنامة مصطلح عثماني مركب من كلمتين إيرانييتين، الاولى (سال) تعني سنة و الثانية (نامة) وتعني كتاب، كتيب أو رسالة. وهي بذلك تعني الكتاب السنوي. أطلقت كلمة السالنامة في الدولة العثمانية على المطبوعات السنوية الرسمية التي كانت تصدرها الدولة في العاصمة إسطنبول والولايات العثمانية. وكانت السالنامة تحوي بين دفتيها معلومات عن التقويم السنوي، الاحوال والوقائع، مع أسماء أركان الدولة وكبار موظفيها

والالقب الرسمية المتدولة في الأوساط الرسمية. وكانت الوزارات والمؤسسات العثمانية تصدر سالناماتها الخاصة بها، كسالنامات وزارات الخارجية، المعارف، الحربية وغيرها⁽⁵⁾. توازي السالنامات الكتب السنوية التي تصدرها المؤسسات والدوائر والشركات في مختلف دول العالم في عصرنا الحالي.

تشكل السالنامات العثمانية مصدراً تاريخياً مهماً، وتعد منبعاً للكثير من المعلومات والبيانات والمعطيات الإحصائية المهمة عن الولايات العثمانية، إذ نجد فيها إلى جانب الأمور السياسية، أرقاماً عن سكان الولايات، وما فيها من حوانيت ومساجد، ومعلومات عن المهن والحرف التي كان يعمل بها السكان، الأمر الذي يجعلها مصدراً تاريخياً لا يمكن الاستغناء عنه. والسالنامات، بما تحويها من معلومات وإحصاءات، مهمة للمؤرخين، إذ إنها تحوي معلومات لا تتوافر في مصادر تاريخية أخرى. وتعمق معلوماتها معرفتنا بتاريخ المناطق والمدن والقصبات وأوضاعها الإجتماعية، الإدارية والاقتصادية، وهي تساعدنا بذلك في مهمة كتابة تاريخنا. كما تتضمن معلومات كثيرة عن العشائر الكردية ومناطق انتشارها وتوزعها. والمعنى الاصطلاحي للسالنامة يكمن في كونها كتاباً يحمل بعض الخواص التقويمية والإحصائية والعلمية والتعليمية والتاريخية. وتختلف السالنامة عن الروزنامة. ملخص القول إنها إحصائية سنوية لكل ما يقع في العام من أحداث وما يدور من أمور تتصل بالتجارة والصناعة والاقتصاد والتاريخ والفن. وهو الكتاب السنوي الذي يلخص أهم حوادث الدولة العلمية والأدبية والعسكرية بشكل خاص.

والسالنامات في الدولة العثمانية نوعان: الأول، سالنامات الدولة العلية الرسمية (سالنامت دولت عليه عثمانية)، وكان هذا النوع يصدر سنوياً عن الدولة ويغطي أمور الدولة كلها. وقد صدر العدد الأول من هذا النوع من السالنامات في عهد الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا و بمبادرة منه في عام 1847. واصلت الدولة إصدار هذا النوع من السالنامات حتى انهيارها في نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918، ووصل مجموع أعدادها إلى 68 مجلداً، حيث أصدرت أمانة المشيخة العليا في الدولة العثمانية عدداً واحداً منها فقط في تلك السنة، ليكون بذلك آخر إصدارات الدولة العثمانية من السالنامات، التي استمرت تصدر بمختلف أنواعها لمدة سبعين عاماً.

أما السالنامات التي أصدرتها وزارات الدولة، فإنها كانت تحمل اسم الوزارة المعنية، على سبيل المثال: «نظارت معارف سالنامهسي» تعني الكتاب السنوي لوزارة المعارف، و «نظارت امور خارجية سالنامهسي» الكتاب السنوي لوزارة الخارجية. وفي حالة صدورهما في الولايات التابعة للدولة، فإنها كانت تحمل اسم الولاية، فتكون «موصل سالنامهسي» و «بغداد سالنامهسي»، وتعني الكتاب السنوي الصادر من الولاية وعنها، والمتضمن أحداثها في السنة الواحدة، إذ يحتوي على أسماء أركان الدولة والجيش فيها ورتبهم العسكرية، وأسماء الموظفين في مختلف الدوائر الحكومية والإدارية والتعليمية والعسكرية، وإحصاءات عن واردات الولاية ومصروفاتها، وما يتبعها من الأفضية والنواحي والمدن والقرى.

أما إذا أصدرتها مؤسسة خاصة أو شركات أو أفراد، سواء في العاصمة اسطنبول أو في مراكز الولايات، فإنها تعتبر سالنامات غير رسمية.

وقد ظهرت فكرة السالنامة أو الكتاب السنوي اقتباساً من إصدارات دورية صدرت في بلدان أخرى في القرن الثامن عشر الميلادي. فأول من نشر حولية أو كتاب سنوي هو الفرنسي ميللر عام 1793 في باريس، وتبعته حوليات أخرى فرنسية بالاسم نفسه، وفي مختلف فروع العلوم، ثم صدرت حوليات لدى الأمم أخرى، وفي بلاد متعددة، وما زالت تصدر حتى الآن.

وبعدما انتشرت فكرة الكتب السنوية في أوروبا، اقتبست الدولة العثمانية فكرة إصدار كتاب سنوي يتناول إحصاءاتها وبياناتها الرسمية، واتخذت من التقويم الهجري أساساً لها في سرد بياناتها الرسمية، وكانت تصدر باللغة التركية العثمانية التي كانت تكتب بالأحرف العربية . وكان صدور السالنامات العثمانية، بفضل جهود عدة شخصيات عملت على إصدارها ووضعت منهجية لها، ولعل أشهرها المؤرخ خير الله أفندي المتوفي سنة 1866، والسياسي والأديب التركي أحمد وفيق أفندي (1819-1890)، والمؤرخ والسياسي والإداري العثماني أحمد جودت باشا (1822-1895)، ورجل الثقافة والأدب أمين مجلس المعارف بهجت أفندي، والسياسي مصطفى رشيد باشا (1800-1858)، حيث عينه السلطان عبد المجيد وزيراً للخارجية، ويقال إنه اطلع على الكتاب الألماني Almanach de gotha ورغب في إصدار ما يشابهه باللغة العثمانية وأمر بإصدار سالنامة الدولة العلية.

وسبق أن ذكرنا أن السالنامات العثمانية نوعان: رسمية وغير رسمية، والسالنامات الرسمية تتعدد إلى أقسام مختلفة تصل إلى تسعة، وهي: سالنامة الدولة العلية العثمانية، وهي السالنامة الرسمية للدولة العثمانية، واحتوت معلومات عامة عن تنظيمات الدولة، وكوادرها، كبار رجالات الحكم، أصحاب المناصب، التنظيمات العسكرية، العديلية، ولاية الولايات، معلومات خاصة بولايات الدولة من مؤسسات علمية وتعليمية، أيامها المشهورة، عادات أهلها وثوراتها، الكتب المطبوعة في العاصمة، ذكر مؤلفيها، حركة البريد العثماني من العاصمة إلى الولايات وبالعكس، الآثار الموجودة بالولايات وما يتصل بها، من إنون الحفريات ونتائج هذه العمليات الحفرية وأسماء الذين يتولوا، وإحصاءات عن الأقليات الدينية والمدارس الأجنبية، وصحف الأقليات الدينية والعرقية بمختلف لغاتها: عبرية وأرمنية وغير ذلك، وكذلك الدبلوماسيين الأجانب، من سفراء وقناصل ومقارهم، وإحصاءات عامة أخرى، من نسب حضور الطلاب، ونسب عدد المدارس إلى عدد السكان، وحركة العمران، وما إلى ذلك.

النوع الثاني من السالنامات الرسمية هي السالنامات العسكرية، وبدأ صدورها أيضاً في القرن التاسع عشر، وتحتوي معلومات عسكرية تتعلق بتنظيمات الجيش العثماني وأقسامه، وكوادره وأسماء الضباط الذين يشغلون مناصب عسكرية هامة، والنياشين الخاصة بالعسكريين، وغيرها من المعلومات المتعلقة بهم. وهناك السالنامة البحرية، وتتولى إصدارها اللجنة العلمية التابعة لوزارة البحرية، وفيها معلومات عن مؤسسات وزارة البحرية، وأسماء المسؤولين فيها، ورتبهم ونياشينهم، وتفاصيل الأسطول البحري التابع للدولة العثمانية، وأنواع السفن وأوصافها، وغيرها من المعلومات المتعلقة بها. أما سالنامة وزارة الخارجية فكانت تصدرها مديرية سجل الأحوال في نظارة الخارجية العثمانية، وتتولى جمع المعلومات المتعلقة بالسفراء العثمانيين في خارج الدولة العثمانية وتدوينها، وأسماء الذين تسنموا منصب وزارة الخارجية فيها، ومدد توليهم، وتشكيلات الوزارة ومنظماتها ومكاتبها في الخارج، وممثلي الدولة ونياشينهم، وتضم كذلك معلومات تاريخية عن السفراء الأجانب في استانبول منذ عهد السلطان سليمان القانوني.

ومن السالنامات ذات القيمة التاريخية: سالنامة الهيئة العلمية «علمية سالنامه سي»، وكانت تصدرها أمانة المشيخة العلمية كملحق للجريدة الرسمية، إذ تضمنت معلومات عن الهيئات والتنظيمات التي كانت تتكون منها المشيخة، ومعاملاتها وتاريخها، وأسماء موظفيها، وبعضاً من الفتاوى التي أصدرها علماء المسلمين. وكانت سالنامة وزارة المعارف من بين أهم السالنامات، لإيرادها معلومات أساسية ومفصلة في تاريخ التعليم في مختلف مراحلها، لتبقى مصدراً أساسياً لكل من يتناول تاريخ التعليم في المراحل الأولى للتعليم بالولايات العثمانية، حيث تتضمن تفاصيل للأقسام والمنظمات والمدارس التابعة للوزارة، وأسماء أصحاب المناصب فيها، بالإضافة إلى البرامج والتعليمات الخاصة بالوزارة، وجداول إحصائية وخرائط هامة عن مواقع مؤسسات التعليم المتعددة بأحاء الدولة العثمانية.

وهناك سالنامات ذات قيمة تاريخية موضوعية، كسالنامة دار الأرصاد «رصدخانه عامرة سالنامه سي»، حيث تحتوي على معلومات مختصرة ومفيدة في علم الفلك والنجوم، وسالنامة الرسوم

الجمركية «رسومات سالنامهي»، حيث تتضمن تاريخ هذه الإدارة، وتنظيماتها، وكوادرها وأسماء موظفيها، والإيرادات الواردة من الجمارك، والتعليمات واللوائح المتعلقة بالأمر الجمركية بمختلف ولايات الدولة العثمانية.

ولعل من أهم السالنامات هي السالنامات التي كانت تصدرها الولايات العثمانية وتحمل اسمها، إذ تقدم معلومات مهمة عن النواحي الإدارية في الولاية، وكذلك معلومات تاريخية، جغرافية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وصفية وإحصائية ذات قيمة كبيرة، لاحتوائها على تفاصيل دقيقة عن تضاريسها الجغرافية، وأخبارها التاريخية، وأسماء الولاة والموظفين والقضاة والضباط فيها، والتنظيمات الإدارية الرسمية التابعة للدولة فيها، وخصائص السكان، وعاداتهم وطرق معيشتهم، وطرق كسبهم للمعيشة، إذ تحوي معلومات عن تجارتهم وزراعتهم، ومأكلاتهم وملابسهم، وغيرها من المعلومات الهامة التي تهتم الولاية، كما أفردت جداول وشروحات دقيقة ومرتبنة عن الموظفين الرسميين وغيرها من المعلومات التي تعد غاية في الأهمية، لأن الباحث في التاريخ الحديث قلما يجد مثلها في مصادر أخرى.

تشير سالنامة ولاية بغداد في عدها العشرين الى أن أول سالنامة رسمية عثمانية ظهرت في أسطنبول في عهد السلطان عبدالمجيد عام (1847م) بمبادرة من الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) مصطفى رشيد باشا بعد عودته الى الصدارة العظمى عام (1845). وتذكر السالنامة المذكورة الى أن أول ولاية أصدرت سالنامة خاصة بها كانت البوسنة (1865)، بعد ذلك أخذت الولايات العثمانية الواحدة تلو الأخرى تصدر سالناماتها الخاصة. وفيما يتعلق بالولايات العراقية فأن ولاية بغداد بدأت منذ 1875 بأصدار سالنامة خاصة بها. أما ولاية الموصل فقد بدأت بإصدار سالنامتها الخاصة منذ عام (1891/1892)⁽⁶⁾.

قدر تعلق الأمر بموضوع دراستنا هذه فإن سالنامات ولاية الموصل تشكل مصدرا أساسيا لها، لأن أربيل كانت تدخل ضمن التشكيلات الادارية لسنجق كركوك في ولاية الموصل. يمكن تقدير القيمة العلمية والتاريخية للسالنامات وأهميتها لدراسة تاريخنا الحديث من خلال عرض سريع لأهم المواضيع التي تضمنتها إحدى هذه السالنامات، علماً أنها كانت تنهج منهجاً موحداً في تبويب مواضيعها باستثناء بعض التغييرات الطفيفة. فبعد اعلان الدستور العثماني عام (1876)، مثلاً، أخذت السالنامات تنشر وبصورة دورية، حتى بعد أن حل البرلمان وجرى تعليق العمل بالدستور، نص الدستور مسبقاً برسالة التكليف التي أرسلها السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) الى مدحت باشا يطلب منه فيها اعلان الدستور⁽⁷⁾.

تضمنت سالنامة ولاية الموصل في عدها الأول المواضيع التالية:

التعريف بالسالنامة، التقويم السنوي، الوقائع المشهورة منذ عام (6212) قبل الهجرة، الذي اعتبرته السالنامة عام خلق سيدنا آدم عليه السلام وحتى زيارة إمبراطور المانيا الى اسطنبول عام (1889م)، أسماء الخلفاء الراشدين والامويين وسلاطين ال عثمان مع نبذ عن حياتهم وولادتهم وسنة وصولهم الى الحكم واعوام وفاتهم، كما تضمنت السالنامة قائمة بأسماء الملوك والاباطرة المعاصرين، اعقبتها بقائمة أسماء الولاة والمتصرفين الذين حكموا الموصل منذ عام (1591م) وحتى عام صدور السالنامة. وحوت السالنامة الألقاب الرسمية والرتب والأوسمة والنياشين في الدولة العثمانية، أما الصفحات التالية فقد خصصت لذكر دوائر الدولة وتشكيلات الجيش والجنדרمة والرؤساء الروحانيين للطوائف غير الإسلامية في الولاية وكذلك مرقد وأضرحة الأنبياء والأولياء ومعلومات عن المعادن والمنسوجات والمحاصيل الزراعية والجبال في الولاية والأقاليم التابعة لها. وتناولت السالنامة بعد

ذلك موقع الولاية بالدراسة والتمحيص فضلاً عن ذكر الوحدات الإدارية التابعة وسكانها ومدارسها ووارداتها ومصاريقها. وخصص نصف صفحات السالنامة للحديث عن تاريخ الموصل وجغرافيتها فضلاً عن معلومات تاريخية وجغرافية عن الألووية والاقضية التابعة لها⁽⁸⁾. يظهر هذا العرض الموجز لمضمون السالنامة أهميتها وضرورة دراستها لأنها وعلى حد تعبير محررها (وثيقة رسمية ذات منفعة كبيرة، فهي تبحث في موقع الولاية وخصائصها الجغرافية ووقائعها التاريخية ومستوى الزراعة والصناعة والتعليم فيها، او بكلمة أخرى إنها تبحث في ماضي الولاية وحاضرها من كل الوجوه⁽⁹⁾).

وما يهنا هنا أن ولاية الموصل اصدرت خمسة اعداد من السالنامة الخاصة بها خلال الأعوام (1891 – 1907)⁽¹⁰⁾. وتضمنت هذه الاعداد معلومات غنية لا يمكن لأي باحث يتصدى لدراسة تاريخ الكرد الحديث في جنوبي كردستان، وبخاصة في أواخر العهد العثماني أن يستغني عنها. وإذا كانت الحقائق والمعلومات المتعلقة بولايات العراق الثلاثة وخاصة مراكز الولايات قد وظفها الباحثون بصورة أو بأخرى فان المعلومات المتعلقة بالسناجق والاقضية والنواحي بقيت مهملة الى حد كبير.

أربيل في ظل السيطرة العثمانية:

خضعت أربيل للسيطرة العثمانية في فترة مبكرة بعد معركة چالديران عام 1514م بين الدولتين العثمانية والصفوية، والتي إنتهت بهزيمة الصفويين. ومعروف أن الإستراتيجية العسكرية والسياسة العثمانية شهدت تحولاً مهماً في بداية القرن السادس عشر، وبخاصة في عهد السلطان سليم الأول (1512-1520م)، وذلك بالإتجاه والتوسع بإتجاه الشرق، بعد أن كان العثمانيون ولقرنين من الزمان يتوغلون في أوروبا. وإرتبط هذا التحول في السياسة العثمانية بعوامل كثيرة كان من بينها توقف المد العثماني في البلقان و ظهور الدولة الصفوية على الحدود العثمانية الشرقية⁽¹¹⁾.

كانت أربيل قد تعرضت بعد عصرها الذهبي الى حملات المغول الذين واجهوا مقاومة شديدة من سكان أربيل فقد "دافع الكرد عن الحصن دفاعاً مجيداً اكثر من عام"⁽¹²⁾، ولكن المغول تمكنوا من الاستيلاء عليها في نهاية الامر. وعانت مدينة اربيل الأمرين من الصراعات القبلية التي شهدتها المنطقة، كما أنها عاشت شأنها شأن المدن والاقليم الأخرى فترة عصيبة من الاضطرابات والفتن خلال الفترة التي أعقبت احتلال المغول لبغداد⁽¹³⁾.

تمكنت الدولة العثمانية من فرض سيطرتها على أربيل والمناطق الكردية الأخرى بعد معركةچالديران، وأعلن الامراء الكرد الولاء للسلطان العثماني بوساطة ادريس البديليسي، شريطة بقائهم حكاماً لاماراتهم⁽¹⁴⁾. ولكن السيطرة العثمانية الحقيقية على كردستان و الولايات العراقية بدأت حين قام السلطان سليمان القانوني (1520-1566) بحملته على بغداد عام (1534) وسيطرته عليها، في حين تم إخضاع البصرة عام (1546)⁽¹⁵⁾. ورغم خضوع الامراء الكرد، إلا أن حاكم أربيل عزالدين شير رفض اعلان الولاء للسلطان سليمان القانوني الامر الذي دفع بالاخير الى معاقبته⁽¹⁶⁾.

ومن الجدير بالذكر أن العثمانيين لم يقوموا بتقسيم البلاد الى وحدات ادارية بعد الاحتلال مباشرة، إذ أبقوا على التنظيمات الادارية التي تعود الى عهد الايلخانيين، ولكنهم بعد مرور فترة من الزمن قاموا بتقسيم العراق الحالي الى وحدات إدارية مراعين في ذلك بعض الاسس والاوضاع السائدة وبخاصة ما يتعلق منها بالقبائل ومنها الكردية. وقد قسم العراق حسب التنظيم العثماني الى وحدات كبيرة يطلق

على كل منها اسم (إيالة)، والتي غالباً ما تستبدل بكلمة (ولاية). وكانت الإيالة تقسم بدورها الى وحدات إدارية أصغر يطلق على كل منها اسم (سنجق) وتعني العلم، وكانت تستبدل بكلمة (لواء) التي كثر استخدامها في الوثائق الرسمية العثمانية. وقد قسم العراق الى أربع إيالات هي: بغداد، البصرة، الموصل وشهرزور⁽¹⁷⁾.

وكانت السناجق تقسم الى أقضية والاخيرة الى نواحي ومن ثم تليها القرى، كما كانت المدن تقسم الى احياء. وفيما يتعلق بإيالة شهرزور والتي كانت تتبعها أربيل، فأنها عاشت فترة مضطربة من تاريخها وتحولت الى ساحة للصراع الصفوي والعثماني. وضمت الإيالة في القرن السادس عشر 16 سنجقاً، إرتفع عددها في منتصف القرن التالي الى 32 سنجقاً، والتي كان أكثرها عبارة عن قلاع على رؤوس الجبال وعند المضائق المهمة، وقد إندثر معظمها بفعل الحروب المستمرة بين العثمانيين والاييرانيين أو بين الامراء الكرد أنفسهم. ومن بين أشهر سناجق ولاية شهرزور: كركوك، أربيل، حرير، كوى، شمامك، سهل مخمور، أوشني، سروجك، شهرزور، شهربازار، مرگة، هزار ميرد، شميران، قردهاغ، قزلجة، أنجيران، بيل، بلقاص، جبل حميرين و سناجق أخرى لاتعرف مواقعها بصورة دقيقة⁽¹⁸⁾.

ومن الضروري أن نشير الى حدود الإيالات لم تكن ثابتة دائماً، بل كانت عرضة للتغيير المستمر بسبب التغييرات الادارية التي كانت تقوم بها الدولة العثمانية حيناً، أو نتيجة للحروب العثمانية-الاييرانية المستمرة والتي كانت إيالة شهرزور من بين أهم ساحاتها. تعرض التنظيم الإداري العثماني الى تغييرات كثيرة الى أن إستقر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد أصبح مايعرف الآن بالعراق يتألف من ثلاث ولايات: بغداد، البصرة والموصل. وبقيت أربيل تحت السيطرة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما قام الانكليز باستلامها من الاتراك في 10 تشرين الثاني 1918⁽¹⁹⁾.

هكذا بقيت أربيل لأكثر من أربعة قرون تحت السيطرة العثمانية، عانت خلالها الأمرين من جباة الضرائب والجندرمة وعمقتها حملات الاييرانيين وبخاصة حملة نادر شاه عام 1743 على كركوك وأربيل ومن ثم حصاره للموصل⁽²⁰⁾. وقد تراجعت مكانة أربيل نتيجة لكل ذلك وأصبحت قضاء تابعاً لسنجق شهرزور بولاية الموصل. وإزداد ضغط السلطة المركزية العثمانية على مناطق كوردستان المختلفة بعد اشتداد النزعة المركزية في الدولة العثمانية والقضاء على الإمارات والدويلات والعوائل الحاكمة الكردية في منتصف القرن التاسع عشر تقريباً.

أربيل والسالنامات العثمانية:

كانت ولاية الموصل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تضم ثلاثة سناجق (ألوية) وهي: سنجق المركز الموصل، وتتبعه أقضية دهوك، زاخو، زيبار، سنجار وعقرة، وسنجق شهرزور (كركوك)، وتتبعه أقضية اربيل، رانية، رواندوز، كويسنجق وصلاحية (كفري). أما سنجق السليمانية فقد ضمت أقضية بازيان، شهربازار، وقردهاغ، گلغنبر ومرگة⁽²¹⁾.

بدأت ولاية الموصل بإصدار سالنامتها الخاصة عام 1891، وتضمنت معلومات مهمة عن أربيل، محلاتها وجوامعها، أوضاع التعليم فيها. فقد كانت اربيل قضاءً تابعاً لسنجق شهرزور كما ذكرنا، أما النواحي التابعة لها فكانت السلطانية ودزبي، أما منطقة شمامك فكان وضعها خاصاً، باعتبارها ضمن الاراضي السلطانية. حدثت أحياناً تغييرات في أسماء الوحدات الإدارية، فقد حملت وحدات إدارية عديدة وفي مختلف الولايات العثمانية اسم السلطان عبدالحميد الثاني، كالقصبات التي حملت

اسم الحميدية في كل من حماه، قونية، أدرنة، قسطنوني وسيواس، وإسم بنيان حميد في الولاية الأخيرة ايضاً، ومعمورة الحميد في وان، كما أطلق نفس الاسم على قلعة دزة في سنجق السليمانية، والتي أصبحت تعرف بالمعمورة فقط بعد خلع السلطان عبدالحميد الثاني عام 1909⁽²²⁾.

كان عدد الاقضية والنواحي والقرى في ولاية الموصل على الشكل التالي:

| اسم اللواء | عدد الاقضية | عدد النواحي | عدد القرى |
|------------|-------------|-------------|----------------------|
| الموصل | 6 | 15 | 1598 |
| كركوك | 6 | 17 | 1712 |
| السليمانية | 5 | 11 | 1082 |
| المجموع | 15 | 43 | 4392 ⁽²³⁾ |

وكان عدد القرى في قضاء أربيل ونواحيها يبلغ (300) قرية منها 70 قرية في أطراف أربيل و48 قرية تابعة لناحية السلطانية و60 قرية تتبع ناحية دزهي، اما شامك فكانت تضم 122 قرية تدخل كلها ضمن ما كانت تعرف بالاملاك السنية أو الهمايونية أي أملاك السلطان⁽²⁴⁾. كتبت سالنامه ولاية الموصل عن أربيل وتاريخها تقول (كانت أربيل بقلعتها الحصينة، بلدة عظيمة في العصور الغابرة، وتشبه قلعتها قلعة حلب ولكنها اوسع منها ومحاطة بخندق عميق. وكانت هذه المدينة بلدة عامرة في عهد كوكبري، الذي بنى القسبة والقيصريات أسفل القلعة. وأصبحت أربيل قبلة الانظار يفد اليها الناس حتى غدت بلدة عظيمة. ولكونها محرومة من الانهار فأن مصدر الماء فيها الكهاريز ذات المياه العذبة كماء دجلة. وقد أنجبت هذه المدينة الكثير من العلماء والفصحاء والادباء والفضلاء)⁽²⁵⁾. كما تشير سالنامه ولاية الموصل في عددها الأخير الى أن أربيل تعرضت (لحملات هولاكو وتيمورلنك والفرس، والتي أوصلتها الى حالتها البائسة في الوقت الحاضر)، كما إنها شبهت أربيل بشبه جزيرة يحدها الزابان ونهر دجلة من ثلاث جهات وجبال كويسنجق ورواندوز من الجهة الرابعة. وتأتي أهمية أربيل برأي السالنامه من كونها تقع على طريق البريد بين بغداد وأسطنبول. وجاء في نفس السالنامه ايضاً أن أربيل تضم سبعة أحياء ثلاثة منها في القلعة والأربعة الباقية في البلدة الواقعة الى أسفل القلعة. واتخذت السلطات العثمانية من القلعة مقراً لها إذ توجد هناك القسلة ومقر القائمقام وكبار الموظفين فضلاً عن الجامع الكبير. أما دائرة البريد والمدرسة الرشيدية والخانات فكانت تقع في اسفل القلعة. ووصفت السالنامه مناخ أربيل بأنه (في غاية اللطف وصحي) أما أهل أربيل فهم على حد تعبير السالنامه (أناس يتصفون بالذكاء والفتنة كرماء في طبعهم يكرمون الضيوف والغرباء)⁽²⁶⁾.

وتشير السالنامه الى مرافد الانبياء والائمة والاولياء في اربيل فتذكر مرافد النبي عزيز، الامام محمد تعجيل، شيخ محمد الواسطي، شيخ محمد المعصوم، شيخ محمد الخراساني، شيخ عبدالله، شيخ حيدر، شيخ عمر شينا، شيخ بيردادود، شيخ محمد كزنه، شيخ محمد تنوري، شيخ محمد شيروان، شيخ خالد، شيخ جامي، شيخ محمد عزبان، شيخ عبدالعزيز وسلطان عبدالله⁽²⁷⁾. وتؤكد السالنامه على إشتهار أربيل والمناطق التابعة لها بالزراعة وخصوبة الأراضي الزراعية فيها، حتى أصبحت تشكل مع الموصل مصدراً اساسياً للمنتجات الزراعية التي كانت تحتاجها ولاية بغداد، بل إنها على حد تعبير السالنامه (تشكل مخزن الغلال بالنسبة لبغداد)⁽²⁸⁾. وبعد أن تشير السالنامه الى المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها أربيل كالقمح، الشعير، الرز، العدس، الماش والقطن وأنواع كثيرة من الفواكه والخضراوات، تؤكد

على أن هذا السبب كان وراء جعل مناطق دزهيبي وشمامك وكنديناوة و قرمچوغ ضمن الأملاك السلطانية والتي كانت تتبع دائرة خاصة. وكانت عامرة بالقرى باستثناء قرمچوغ⁽²⁹⁾.

وتتضمن السالنامات معلومات دقيقة عن الدوائر والمؤسسات العثمانية التي كانت تمارس نشاطاتها في الولايات والسناجق والأقضية والنواحي، فضلاً عن موظفي هذه الدوائر، والذين يمثلون السلطات العثمانية في هذه الوحدات الإدارية. ففي الولاية كان هناك الوالي وأركان الولاية ومجلس إدارة الولاية وموظفوها من الكتبة والمحاسبين والعاملين في دائرة المعارف وغرفة التجارة والزراعة والبنك وغيرها⁽³⁰⁾.

أما في قضاء أربيل فكان هناك القائمقام ونائبه والمفتي ومدير المال وكاتب التحريات. وكان القائمقام يحتل منصب رئيس مجلس إدارة القضاء أيضاً، أما الموظفون المذكورون أعلاه فيمثلون الاعضاء الطبيعيين في مجلس الادارة وينتخب من بين وجهاء المدينة وزعماء القبائل عدداً مساوياً لأولئك لعضوية مجلس إدارة القضاء. وقد أرودت السالنامة في أعدادها المختلفة أسماء هؤلاء وغيرهم من موظفي القضاء، فقد ذكرت سالنامة الموصل لعام 1310 (1893-1892) أسماءهم في قضاء أربيل على النحو الآتي:

القائمقام عبدالله باشا.

النائب سيد أحمد أفندي.

المفتي عبدالرحمن أفندي.

مدير المال ولي أفندي.

كاتب التحريات صفوت أفندي.

أما مجلس إدارة القضاء فقد ضم هؤلاء وعلى رأسهم القائمقام، مع أربعة من الأعضاء المنتخبين من بين وجهاء المدينة ورؤساء القبائل وهم سيد عبدالله آغا وخضر آغا ونوري أفندي وحنا أفندي. وكانت مهمة المجلس إدارة شؤون القضاء وتمثيل الحكومة المركزية وتنفيذ أوامرها، تساعد في ذلك الدوائر التي تعمل الى جانبه كمحكمة البداة والتي ضمت من الكتاب داود أفندي وعلي أفندي وخورشيد أفندي والمحققين إسماعيل أفندي وعمر عمران أفندي ومنفذي القرارات حاجي أمين أفندي وأحمد آغا. وكان المجلس البلدي والذي يضم رئيس البلدية حاجي أحمد آغا وكاتب البلدية وأمين صندوقها طاهر أفندي وعضو المجلس محمود أفندي. وكان المجلس يقوم بمهام كثيرة لاتقتصر على مراقبة الأسواق والأصناف ونظافة الشوارع والأزقة فقط، بل تتعداها الى أمور أخرى كثيرة.

والى جانب هؤلاء كان هناك موظفون آخرون في القضاء مثل أمين صندوق القضاء عبدالله أفندي وكاتب الضرائب حافظ افندي والذي كان يرتبط به كل من كاتب ضرائب ناحية دزهيبي محمد مخلص أفندي وكاتب ضرائب (براني) ويقصد بها المناطق الريفية، رشيد افندي. كما كان هناك مأمور التلغراف قدري أفندي وكاتب الطابو محمد مختار أفندي ومأمور النفوس رشيد آغا مع كاتب النفوس حسن أفندي، أما مأمور المخزن فكان سعيد أفندي. كما كان في أربيل موظف لدائرة الديون العامة وهو حمادي أفندي وكذلك مأمور ريجي (شركة التبغ الفرنسية Regie التي حصلت على إمتياز التبغ في الدولة العثمانية كلها) أحمد بك. وعمل كل من عبدالحكيم أفندي وعبدالقادر أفندي في المدرسة الرشدية (كانت تعادل المدرسة المتوسطة) كمعلم أول ومعلم ثاني. أما ناحية السلطانية فكان مديرها

فارس آغا وكاتبها شاكرا أفندي، وكان محمد آغا قيوچي باشي مديراً لناحية دزهبي ونورس أفندي، كاتباً لها. وترأس لطفلي بك إدارة شؤون الأراضي السنية (الأراضي السلطانية) في قضاء أربيل ونواحيها، يساعده في ذلك كاتبان هما رشيد أفندي وأنور أفندي⁽³¹⁾.

ولم يكن بالإمكان متابعة حياة ونشاطات أكثر هؤلاء الموظفين في الفترة اللاحقة لأننا لانعرف سوى اسمهم الأول دون ألقابهم. وكان الأسلوب المتبع في الدول العثمانية ذكر الاسم الأول مع الألقاب المتداولة كالباشا والبيك والآغا أو مجرد الأفندي⁽³²⁾.

وتذكر السالنامات كذلك التشكيلات العسكرية التي كانت تتواجد في ولاية الموصل وسناجقها وأقضيئها ونواحيها. وكان تواجد هذه القوات يرتبط بالضرورات الأمنية للسلطة العثمانية في داخل الولاية، وكذلك بالضرورات العسكرية على الحدود مع إيران. لذلك كانت الوحدات العسكرية من القوات النظامية المشاة والخيالة تستقر بالدرجة الرئيسية في المواقع الجبلية القريبة من الحدود. كما تضمنت السالنامات المعلومات عن قوات الإحتياط وقوات الجندرية والضبطية⁽³³⁾.

وتشير السالنامة الى أن نسبة معينة من السكان كانت لا تزال تعيش حياة التنقل، كما كانت هناك قبائل تعيش حياة شبه متنقلة، إذ تستقر في الشتاء في القرى والأرياف وتنتقل مع حيواناتها في الصيف الى المراعي البعيدة عن هذه القرى. وكانت الأكثرية الساحقة من سكان القضاء تتمهن الزراعة، أما في المدينة فإن السكان يمارسون التجارة والبقالة والعمالة. ومن الحرف المنتشرة في أربيل نسج الأقمشة والحداة والبناء وصنع الأحذية والقناديل وغيرها⁽³⁴⁾.

ومن خلال السالنامة نستطيع تكوين صورة مقارنة الى الواقع فيما يتعلق بعدد السكان والبيوت في مدينة أربيل. فبموجب العدد الأول من سالنامة ولاية الموصل كان عدد بيوت أربيل (1822) بيتاً، أما عدد السكان فقد قدرته السالنامة ب(3763) نسمة من الذكور فقط. وكانت الأعداد تخمينية في أكثر الأحوال. ويظهر أن مدينة أربيل كانت تعيش نشاطاً تجارياً واقتصادياً لا بأس به، إذ بلغ عدد الدكاكين والحوانيت (637) دكاناً وحانوتاً، فيما كان عدد الحمامات العامة (3) أما الجوامع والمساجد فقد بلغ عددها (12) وعدد المقاهي (11) وكان هذا العدد مساوياً لعدد المدارس (المدارس الدينية) والمكاتب (أي المدارس الحديثة).

وكانت هناك قشلة واحدة مع قرهغولخانه أو قرهقولخانه (مركز للضبطية) لحماية الأمن والنظام في المدينة. كما كانت في أربيل (5) بساتين وثلاث حدائق و(1546) مزرعة للخضراوات والفواكه فضلاً عن (50443) مزرعة بين مستغلة ومتروكة. والى غرب أربيل تمتد أملاك السلطان على مدى 16 ساعة سفر⁽³⁵⁾.

من الضروري أن أشير هنا الى أن السالنامات تعاني أحياناً من التذبذب والتناقض في أخبارها ومعلوماتها عن السكان وعدد الدور وغيرها من الأمور. فبعد عامين، مثلاً، بقيت الأعداد نفسها بموجب السالنامة. وفي حين يبلغ عدد السكان عام 1907م (7590) نسمة، ينخفض عدد الدور الى (1820) أي أقل بدارين عن عام 1891م. كما لم يفتح حانوت جديد خلال (15) عاماً، إذ بقي العدد كما هو، في حين إنخفض عدد الجوامع والمساجد ليصبح 8 بعد أن كان 12 جامعاً ومسجداً. وبقي عدد المدارس كما هو باستثناء افتتاح مدرسة رشدية مدينة واحدة في أربيل⁽³⁶⁾. يتكرر هذا الأمر في السالنامات الأخرى أيضاً، ويبدو أن السالنامات كانت تستنسخ أحياناً المعلومات من الأعداد السابقة كما هي أو تغير بعض معطياتها وفق حسابات القائمين على إصدارها.

وبموجب آخر سالنامة صدرت في الموصل عام 1912، أى بعد مرور عشرين سنة على صدور أول سالنامة والتي أوردت الأعداد التي أشرنا إليها اعلاه، بقى عدد البيوت والدكاكين والحمامات والمدارس والمزارع والبساتين والحدائق كما هو دون أى تغيير. رغم حالة الركود التي كانت تعيشها مناطق البلاد المختلفة في ظل الحكم العثماني المختلف، فإن الإتفاق مع هذه الأعداد يبقى أمراً صعباً. وبموجب نفس السالنامة فإن عدد سكان قضاء أربيل من الذكور فقط بلغ 14181 نسمة في عام (1912). ويبدو أن النساء لم يكن يخضعن للأحصاء في أرجاء الدولة العثمانية بسبب الظروف الإجتماعية السائدة آنذاك⁽³⁷⁾.

وتأسيساً على المعلومات الواردة في السالنامة عن أربيل يمكننا القول بأنها كانت مدينة صغيرة قياساً الى الموصل وكركوك أو السليمانية. فقد جاء في العدد الأخير من سالنامة الموصل أن عدد البيوت في مدينة السليمانية، مثلاً، بلغ 2982 بيتاً، كما كان هناك 1155 دكاناً وحاوياً و13 خاناً و(40) مقهى و(6) مخابز و(10) حمامات عامة و(10) محلات للدباغة و(34) مطحنة و(24) حديقة وبستان، فضلاً عن (36) جامعاً ومسجداً و(7) خانقاهات وتكية و(9) مدارس من بينها مدرستان رشديتان إحداهما عسكرية والأخرى مدنية وكنيسة واحدة و(21) سبيلاً وسراي الحكومة وقشلة واحدة ومستشفى ومركز للتغراف وآخر للجند الإحتياط⁽³⁸⁾.

عرف عن العثمانيين جشعهم ونهبهم لثروات البلدان المحتلة، دون أن يقدموا مايتناسب مع ماينهبونه. فلم تكن السلطات العثمانية تخصص شيئاً من الأموال الكثيرة التي تجبئها من السكان للصرف على شؤون التعليم والصحة والخدمات العامة التي كانت تفتقر إليها الولايات العثمانية ومن بينها ولايات العراق الثلاث. نورد فيما يلي بعض الأمثلة المعبرة التي تضمنتها السالنامات العثمانية نفسها. فقد كانت أطوال الطرق الجيدة في كل ولاية الموصل مثلاً، لاتزيد على 46كم، بينما بلغت في ولاية سيواس 1611كم وفي ولاية أنقرة 983كم⁽³⁹⁾. وتظهر صور الإهمال بوضوح أكبر من خلال المقارنة بين إيرادات ولاية الموصل ومصروفاتها. ففي الوقت الذي بلغت فيه إيرادات الولاية عام 1888م أكثر من (17) مليون قرش، فإن الأموال التي خصصتها السلطات العثمانية للولاية لم تتجاوز نصف المبلغ المذكور. وبلغت إيرادات سنجق شهرزور والذي كانت أربيل تتبعه إدارياً في نفس العام حوالي سبع ملايين ونصف المليون قرش. وكانت هذه الموارد تأتي من ضرائب الدخل والأعشار والغابات والطابو ورسوم المحاكم وغيرها. وبهذا كانت إيرادات كركوك تشكل حصة الأسد في ولاية الموصل كلها. وكانت ضريبتا الأعشار والأغنام تأتي في المقدمة، إذ بلغت حوالي أربعة ملايين ونصف المليون قرش. أما الأموال التي خصصتها السلطات العثمانية للصرف على شؤون السنجق فقد كانت حوالي ثلاثة ملايين قرش. صرف أكثر من نصفها على الجندرية والبوليس والضبطية. وخصص نصف مليون قرش آخر للدوائر التابعة لوزارة الداخلية. وما تبقى من المبلغ صرف على المحاكم ورواتب الموظفين في حين لم تكن هناك أية تخصيصات لشؤون التعليم وبناء الطرق والجسور والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات التي كانت تفتقر إليها لواء شهرزور وأفضيته ونواحيه⁽⁴⁰⁾.

ومع أن تغييراً طفيفاً حدث في السنوات التالية وبخاصة في حقول التعليم والصحة والبلدية، إلا أن المدن العراقية والكوردستانية كانت تعاني من أوضاع إقتصادية وإجتماعية وصحية متخلفة. وبقيت السلطات العثمانية تفرض الضرائب المختلفة على السكان، والتي كان أكثر من نصفها يرسل الى إسطنبول (أو دار السعادة كما كانت تسمى آنذاك) ليصرف على السلطان وحاشيته التي كانت توازي جيشاً جراراً، في الوقت الذي كان يخصص أقل من نصف الإيرادات للولاية، ولكن حتى هذا المبلغ كان يصرف على الجندرية والبوليس ورجال الضبطية الذين كانوا يحصون على الناس أنفاسهم.

وتظهر السالنامات صورة كئيبة لأوضاع التعليم في الدولة العثمانية وولاياتها المختلفة، وكلما كانت المسافة تطول بين الولاية والعاصمة، كانت أوضاع التعليم تسوء فيها أكثر. ففي الوقت الذي كان عدد المدارس الرشدية في إسطنبول، مثلاً، عام 1888 يبلغ (31) مدرسة يتعلم فيها 1715 طالباً، وفي أدرنة 25 مدرسة مع 1121 طالباً، في حين كان عددها في ولاية الموصل كلها 7 مدارس يتلقى التعليم فيها 318 تلميذاً فقط. وكانت مدارس الولاية السبعة موزعة بمعدل مدرسة واحدة على الموصل وكركوك وأربيل وصلاحية (كفري) وعقرة ورواندوز والسليمانية والتي فتحت فيها مدرسة رشدية عسكرية أيضاً. وكان عدد تلاميذ مدرسة أربيل 28 تلميذاً، وقد ارتفع عدد تلاميذ هذه المدرسة خلال السنة الدراسية 1896/1897 إلى 35 تلميذاً. وكان عبدالحكيم أفندي ومحمد رشيد أفندي يعملان في هذه المدرسة. كانت مدة الدراسة في المدرسة الرشدية ثلاث سنوات، وهي تقابل المدرسة المتوسطة في وقتنا الحاضر. أما المواضيع الدراسية التي كانت تدرس في هذه المدارس فكانت: العلوم الدينية، اللغة التركية، اللغة العربية، الحساب، الجغرافية، الخط، الرسوم والمعلومات المفيدة في السنة الأولى، أما في السنة الثانية فكان التلاميذ يتلقون دروساً في تجويد القرآن الكريم والعلوم الدينية، اللغة التركية، اللغة العربية، اللغة الفارسية، الحساب، الجغرافية، التاريخ، الخط والرسم والعلوم أو المعلومات المفيدة (معلومات نافعه). وفي السنة الأخيرة يعلم التلاميذ نفس مواضيع السنة الثانية تضاف إليها اللغة الفرنسية والهندسة⁽⁴¹⁾.

إنخفض عدد طلاب المدرسة الرشدية المدنية في أربيل إلى 29 تلميذاً عام 1912. وكانت هناك مدرستان ابتدائيتان في أربيل تضم الأولى 86 تلميذاً والثانية التي تعرف بمدرسة القلعة 69 تلميذاً. وكان يعمل في الأولى مولود أفندي وعبدالكريم أفندي وفي الثانية رؤوف أفندي ومصطفى أفندي، وكانت لغة التعليم بطبيعة الحال هي اللغة التركية. وفي السنة الأولى كان الأطفال يتعلمون القراءة والدين والخط، بينما يجري التركيز في السنة الثانية على القراءة والإملاء فضلاً عن دروس الدين والخط. وتستمر عملية تعليم القراءة والإملاء في السنة الثالثة إلى جانب الدين والخط وقواعد اللغة التركية. وفي السنوات الثلاث التالية يجري تعليم التلاميذ قواعد اللغة التركية والقراءة التركية والإملاء واللغة العربية والدين والخط ومن السنة الخامسة يبدأ تعليم اللغة الفارسية⁽⁴²⁾.

بقيت المدارس الدينية الملحقة بالجوامع تقوم بالجزء الأكبر من عملية التعليم في أربيل، فبموجب سالنامة وزارة المعارف العثمانية لعام 1899-1900، كانت في أربيل سبع مدارس دينية وهي: مدارس أبوبكر، فاطمه خان، خانقاه، جامع چولي (چول جامعي)، جامع ملا إسحق، الحاجة أمينة وعبدالله شادري ويدرس فيها 97 طالباً⁽⁴³⁾. وهكذا بقيت المدارس الملحقة بالجوامع تستقطب أعداداً غفيرة من الأطفال وبقيت تضطلع بدور كبير في الحياة العلمية والثقافية لأربيل وغيرها من مدن وقصبات كردستان، وخاصة إذا علمنا أن السكان كانوا يترددون كثيراً في إرسال أبنائهم إلى المدارس الرسمية الحديثة. لكل ذلك بقيت أوضاع التعليم متخلفة، وبقيت نسبة المتعلمين متدنية إلى حد كبير، فقد اعترفت السالنامة بأن نسبة الذين يعرفون القراءة لا تتجاوز 3% من سكان المدينة، أما الذين يقرأون ويكتبون فلا تتجاوز نسبتهم 2% من السكان. ولم تكن في أربيل مكنتات بالمفهوم الحديث للمكنتية، بل كانت هناك المجاميع من الكتب في الجوامع الكبيرة، تطلق عليها السالنامة اسم المكنتات، إذ تذكر سالنامة وزارة المعارف أسماء مكنتات أربيل ومواقعها مع عدد الكتب فيها ومنها الجامع الكبير وفاطمة خاتون وخانقاه وجامع چولي وخاتونية والشادرية وبلغ عدد كتب هذه المكنتات مجمعة 3650 مجلداً⁽⁴⁴⁾.

وفيما يتعلق بالصحف والمجلات، فلم تكن في ولاية الموصل كلها سوى جريدة واحدة وهي جريدة الموصل والتي كانت تصدر منذ عام 1885م، هذا في الوقت الذي كانت تصدر في إسطنبول (10)

جرائد يومية وأسبوعية ونصف شهرية باللغة التركية و4 باللغة الفرنسية و7 بالرومية (اليونانية) و8 بالأرمنية وواحدة بالعبرية. في حين لم تكن هناك في طول الإمبراطورية العثمانية وعرضها جريدة باللغة الكردية، وعندما صدرت مثل هذه الجريدة فأنها صدرت في القاهرة عام 1898م.

ونفس الشيء يقال بالنسبة للمطبوعات، إذ لم تتضمن قائمة الكتب الصادرة في اسطنبول عام 1886/1887م كتاباً باللغة العربية أو اللغة الكردية، بل أن الكتب التي صدرت كانت كلها باللغات التركية، اليونانية، الأرمنية، الفرنسية، الانكليزية، الألمانية، البلغارية والعبرية⁽⁴⁵⁾.

وهكذا تظهر السالنامات العثمانية صورة كالحة للأوضاع الإقتصادية والثقافية في الدولة العثمانية وولاياتها، حتى أن سالنامة بغداد لعام 1300هـ/ 1883-1882م اضطرت الى الاعتراف بأن وضع التعليم في الولاية (في حالة الصفر) في معرض حديثها عن قلة المدارس في الولاية⁽⁴⁶⁾.

تضمنت السالنامات العثمانية فضلاً عن الجوانب التي أشرنا اليها معلومات مهمة في تاريخ الولاية ومدنها المختلفة، وإستندت في ذلك الى مصادر تاريخية أصيلة أشارت الى بعضها في الأعداد المختلفة. كما أن السالنامات غنية بالمعلومات الجغرافية المتعلقة بالموارد المائية، المعادن، المياه المعدنية، المحاصيل الزراعية، الحرف وحتى الحيوانات والطيور والحشرات في الولاية ومناطقها المختلفة. ويمكن الحصول على أجوبة وافية بخصوص أسماء المدن والقصبات في العهد العثماني وبخاصة الأسماء التي لم تعد تستخدم في وقتنا الحاضر⁽⁴⁷⁾.

ومع ذلك تفتقر السالنامات الى المعلومات المتعلقة بدخل الفرد وأسعار السلع الضرورية ليتمكن الباحث من رسم صورة مقارنة للواقع عن مستوى المعيشة. كما تهمل السالنامة مايتعلق بنسب الولادات والوفيات بأستثناء الاخبار التي تتعلق بإنتشار الأمراض والأوبئة في فترات معينة من تاريخ الولاية، والتي كانت تؤدي بحياة الآلاف من سكانها، الإستثناء الوحيد لهذه الحالة هي المقالة الجيدة التي كتبها طبيب بلدية الموصل أيوب نجم الدين ونشرتها سالنامة ولاية الموصل في عددها الرابع عام 1325هـ/ 1906-1907 والتي تضمنت معلومات مهمة عن الأوضاع الصحية في الموصل والأمراض المتوطنة فيها والأساليب المتبعة في معالجتها⁽⁴⁸⁾.

وهكذا نستطيع القول أن أربيل كانت تعيش أوضاعاً إقتصادية وإجتماعية وثقافية صعبة في أواخر العهد العثماني، وهي بذلك كانت ضمن مجموعة من الأقاليم والولايات المهملة في الدولة العثمانية.

الخاتمة

أظهرت هذه الدراسة الموجزة أهمية السالنامات العثمانية سواء الصادرة منها عن الدوائر والمؤسسات المركزية في العاصمة اسطنبول، أو في مراكز الولايات، كمصادر تاريخية أصيلة لايمكن الاستغناء عنها بأى حال من الاحوال لمن يتصدى لدراسة تاريخ الدولة العثمانية ككل أو أية ولاية من ولاياتها، بل وحتى أية مدينة من المدن التي كانت تخضع لسيطرتها وبخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين، إذ أن المعلومات التي تضمها هذه السالنامات بين دفتيها تساعد المؤرخ والباحث في إلقاء الأضواء على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والثقافية في المنطقة موضوعة البحث. كما ظهر لنا من خلال هذه الدراسة أن مدينة اربيل التي كانت في عصرها الذهبي واحدة من أهم المدن (تجذب اليها الزوار من كل حذب وصوب) و (قصدوا الغرباء، وقطنها كثير منهم حتى صارت مصراً كبيراً من الأمصار) على حد تعبير ياقوت الحموي، الذي زارها والتقى بعلمائها وأشاد بغزارة علمهم، تحولت هذه المدينة العريقة

في ظل السيطرة العثمانية الى قسبة مهملة لم تفكر السلطات العثمانية بها إلا كمصدر للغلال والأموال، وطالت أطماع السلاطين أراضيها الخصبة، حتى تحولت مساحات شاسعة منها الى ملك خاص للسلطان.

أدى كل ذلك مع غيرها من الأحداث العاصفة التي شهدتها المدينة وخاصة حملة نادر شاه التوسعية الذي نكل بسكانها لإبدانهم مقاومة شديدة لجيشه، حتى إنه كان يهدد أهل الموصل بعد حصاره لها بأنه سيفعل بهم مثل ما فعل بأهل أربيل، أدى الى تدهور الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والإدارية والعمرانية لهذه المدينة العريقة.

الهوامش والمصادر:

(*) القى هذا البحث في ندوة (أربيل بين الماضي والحاضر وآفاقها المستقبلية) التي أقامتها جامعة صلاح الدين في 16-17 مايس 1990.

1. للتفاصيل أنظر: الدكتور خالد زيادة، إكتشاف التقدم الأوروبي. دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، بيروت، 1981.

2. ژيلنيكوف. أ. د، المطبوعات في الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية لتركيا، موسكو، 1972، ص (44) (باللغة الروسية)؛ أنظر كذلك:

Server R. İskit, TÜRKİYE'DE NEŞRİYAT HAREKETLERİ TARİHİNE BİR BAKIŞ, İstanbul 1939.

3. حول الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية راجع:

Shaw. S.J & E.K.Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. 2, Cambridge U. P.1977.

4. أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، 1982. ص.206

5. شمس الدين سامي، قاموس تركي، درسعادت (استنبول)، 1317، ص(701). أنظر كذلك: مادة (سالنامه) في دائرة المعارف الإسلامية، المجلد 11، ص(72).

6. بغداد ولايت جليلهسنه مخصوص سالنامه، يكرمجي دفعه، 1324 سنة هجرية، مطبعة ولايته طبع أولمشدر، ص 83.

7. على سبيل المثال راجع:

سالنامه دولت عليه عثمانية، 1305 سنة هجرية سنة مخصوص قرق أوجنجي دفعه. معارف نظارت جليله سنك اثر ترتيبدر، ص 100-119.

8. للتفاصيل أنظر:

موصل ولايتي سالنامهسي، برنجي دفعه، 1308ه/ موصل مطبعهسنده طبع أولمشدر 1308عربي/ 1306رومي. وللأطلاع على بعض التغييرات الطفيفة في مضامين سالنات قارن مع الهامش رقم (7) و: بغداد ولايت جليلهسنه مخصوص سالنامه، يكرمجي دفعه، 1324عربي.

9. موصل ولايتي سالنامه رسميسيدر، 1330 سنة هجريهسنه مخصوص أولمق أوزره بشنجي دفعه أولمق، موصل مطبعهسنده طبع أولمشدر. ص.1.

10. صدر العدد الاول من سالنامه ولاية الموصل عام 1308هـ / 1890-1891م والعدد الثاني عام 1310هـ (1892-1893م)، اما العدد الثالث فقد صدر عام 1312هـ (1894-1895م) والعدد الرابع عام 1325هـ (1907-1908م)، أما العدد الخامس والاخير فقد صدر عام 1330هـ (1912م).

ومن الضروري أن اشير هنا الى أنني ورغم المحاولات الكثيرة لم أتمكن من الحصول على العدد الثالث الخاص بعام 1312هـ.

11. لمزيد من التفاصيل عن التحول في الاستراتيجية العثمانية أنظر:

Shaw. S.J & Shaw E.K, OP. Cit.

وكذلك: نوفقيچيف، أ. د، موجز تاريخ تركيا، موسكو 1965. (باللغة الروسية).

12. دائرة المعارف الاسلامية، المجلد الأول، مادة (أربيل)، ص 572.

13. للأطلاع على أوضاع أربيل في عصرها الذهبي أنظر: محسن محمد حسين، أربيل في العهد الأتابكي 552-630هـ/ 1128-1232م، بحث في أوضاع أربيل السياسية والإدارية والثقافية في العهد الأتابكي، بغداد، 1976. وعن فترات الاضطرابات وسيادة القوى الأجنبية أنظر: زبير بلال إسماعيل، أربيل في أدوارها التاريخية. دراسة تاريخية عامة لأربيل وأبحاثها منذ أقدم العصور حتى الحرب العالمية الأولى، النجف، 1971.

14. محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكرديستان من أقدم العصور حتى الآن، ج 1، ترجمة محمد علي عوني، ط2، بغداد، 1961. ص 164-177.

15. عن السيطرة العثمانية على العراق أنظر:

حسين محمد القهواتي، العراق بين الإحتلالين العثمانيين الأول والثاني (1534-1638)، دراسة في الأحوال السياسية والإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1975.

16. المصدر السابق، ص 322.

قارن مع ما يذكره المؤرخ الكردي: حسين حزبي موكرياني، ميثووي ميراني سوران، ج 2، هوليير 1962، ل 7-8؛ وأنظر كذلك الترجمة العربية، موجز تاريخ أمراء سوران للمؤرخ الكردي المرحوم حسين حزني المكرياني، ترجمة محمد الملا عبدالكريم، بغداد، لا. ت، ص 8.

17. خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والإقتصادي في العهد العثماني الثاني 1638-1750م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1975، ص 45.

18. للمزيد من التفاصيل راجع: المصدر السابق، ص 60-62.

19. دبليو، آر ، هي، سنتان في كردستان 1918-1920، ج 1، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، 1973، ص 144.

20. عن حملات نادر شاه التوسعية أنظر:

روبرت دبليو أولسن، حصار الموصل والعلاقات العثمانية- الفارسية (1718-1743م)، ترجمة الدكتور عبدالرحمن الجليلي، الرياض، 1983.

21. سالنامه دولت عليية عثمانيه، 1302 هجري، قرقنجي دفعه، معارف نظارت جليله سنك اثر ترتيبدر، درسعادت 1302هـ، ص (74-759)؛ قارن مع: ستيقن هيمسلي لونگريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط6، بغداد، 1985، ص 376.

22. بغداد ولايت جليلهسنه مخصوص سالنامهدر، 20دفعه، 1324هـ. ص(73)؛ ولتكوين صورة واضحة عن التشكيلات الإدارية في الدولة العثمانية أنظر: سالنامه دولت عليه عثمانيه 1305 سنة هجرية مخصوص 43 دفعه، ص (34-68).

23. موصل ولايتي سالنامه رسميسيدير، 1330هـ، ص (229).

24. المصدر السابق، ص (281).

25. ارى من الضروري أن أشير هنا الى أن المعلومات الواردة في سالنامه تتطابق الى حد كبير مع ماورد ضمن مادة (أربل) في دائرة المعارف الاسلامية. ولايستبعد ان يكون محرر سالنامه قد استفاد من تلك المعلومات، خاصة وأنه يشير الى أنه (لم يجد من الضرورة بمكان أن يدرج تراجم أولئك الفضلاء والعلماء والادباء في سالنامه، لأنها منشورة في (دائرة المعارف) و (قاموس الاعلام). حول ذلك أنظر: موصل ولايتي سالنامهسى، 1325هـ، ص (135).

26. موصل ولايتي سالنامه رسميسيدير، 5 دفعه، 1330هـ، ص (277-279).

27. موصل ولايتي سالنامهسى، 1 دفعه، 1308هـ، ص (143).

28. موصل ولايتي سالنامه رسميسيدير، 5 دفعه، 1330هـ، ص (280)

29. المصدر السابق

30. عن الدوائر والمؤسسات في ولاية الموصل راجع: موصل ولايتي سالنامهسى، 1 دفعه 1308هـ، ص (52-63).

31. موصل ولايتي سالنامهسى، موصل ولايتي ايچون ايكنجى دفعه أولهرق، 1310 سنة هجرية، ص (188-189)؛ ولمعرفة التغييرات التي حدثت في السنوات التالية أنظر: موصل ولايتي سالنامه رسميسيدير، 1330 سنة هجرية...، ص (274-276).

32. أشار الحاكم السياسي البريطاني لأربيل(هي) الى بعضهم بعد الحرب العالمية الأولى. أنظر: دبليو. آر، هي، المصدر نفسه.

33. عن التشكيلات العسكرية ومواقعها في ولاية الموصل والألوية التابعة لها أنظر: موصل ولايتي سالنامهسى، 2 دفعه، 1310هـ، ص (94-189).

34. موصل ولايتي سالنامهسى، 1 دفعه، 1308هـ، ص(139).

35. المصدر السابق، ص (143).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الارقام تختلف عن تلك التي أوردتها دائرة المعارف الاسلامية التي قدرت عدد سكان أربيل عام 1892 ب (3260) نسمة، بينما قدرت سكان القضاء كله بحوالى (12) الف نسمة، وبيوت القلعة ب (800) بيت. وأشارت الى أن سراى الحكومة ومسجدين وعشر زوايا وست عشرة مدرسة دينية تقع في القلعة. أنظر مادة (أربل) المجلد الاول، ص 574.

36. موصل ولايتي سالنامهسى، 4 دفعه، 1325هـ. ص 219.

37. موصل ولايتي سالنامهسى، 5 دفعه، 1330هـ. ص (278-329). قدر الحاكم السياسي البريطاني في أربيل عدد سكان المدينة بعد الحرب العلمية الأولى مباشرة ب (14) الف نسمة. أنظر: دبليو. آر. هي، المصدر نفسه، ص 41.

38. المصدر السابق، ص 300.

39. سالنامه دولت عليه عثمانية، 1305 سنة هجريةسنه مخصوص. قرق أوچنجى دفعه، ص 382.

40. موصل ولايتي سالنامهسى، 1 دفعه، 1308هـ، ص (107)؛ وعن الحالة في السنوات التالية يمكن الرجوع الى الأعداد التالية من سالنامه الخاصة بها على سبيل المثال أنظر: بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامهدر، 20دفعه، 1324هـ.
41. سالنامه نظارت معرف عموميه، ايكنجى دفعه أولهرق ترتيب أولنمشدر، 1317هـ، ص (1404). أنظر كذلك: سالنامه دولت عليه عثمانيه، 1305هـ، ص 252-253.
42. المصدر السابق، ص (115-121) انظر كذلك: موصل ولايتي سالنامهسى، 5 دفعه، 1330هـ، ص 276.
43. تشبير سالنامه وزارة المعارف الى مواقع هذه المدارس والقائمين عليها وعدد الطلبة فيها ومؤسسيها. للتفاصيل أنظر سالنامه نظارت معارف عموميه، 2 دفعه، 1317هـ، ص 1413.
44. المصدر السابق، ص (1418-1419).
45. موصل ولايتي سالنامهسى، 5 دفعه، 1330هـ، ص (293) أنظر كذلك سالنامه دولت عليه عثمانيه، 43دفعه، 1305هـ، ص (260-264).
46. بغداد ولايتي سالنامهسى، 4 دفعه، 1300، ص 78.
47. من التسميات التي لم نعد نسمع بها: گلغنبر، معمورة الحميد، سلطانية، صلاحية وغيرها. حول ذلك أنظر: موصل ولايتي سالنامهسى، 5دفعه، 1330هـ. ص 310 وغيرها. قارن مع مارود عند: المحامي جمال بابان، أصول اسماء المدن والمواقع العراقية، الجزء الأول، ط2، بغداد، 1989.
48. أنظر الصفحات: 108-118 من العدد الرابع لسالنامه الموصل.